



ضمت قيادات من محافظات الحديدة وحجة وريمة والمحويت

# ورشة توعوية بمخاطر وباء الإيدز والطرق المثلى لمكافحته

تقرير/ عبدالرحمن الشميري

استعرض الأخ حسن أحمد الهيج - أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة مخاطر مرض الإيدز وانعكاساته على الفرد والمجتمع مؤكداً على أهمية تضافر الجهود الوطنية والشعبية من أجل مكافحته، وأشار الهيج في كلمته التي القاها في حفل افتتاح ورشة العمل التوعوية لقيادة الرأي والمختصين ومنظمات المجتمع المدني التي عقدت بمحافظة الحديدة خلال الفترة من ٢٣-٢٤ يوليو إلى أن الضوابط الشرعية في التعامل مع المصابين بالإيدز لا تجيز التعامل مع المريض كمجرم بل باعتباره شخصاً ميثلي ينبغي التعامل معه بمنتهى الكرامة والاحترام لحقوقه.

الأخ الأستاذ مطهر أحمد زيارة - الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان أشار في كلمته إلى أن الإيدز من الأمراض التي لا يمكن معرفة المصابين به من غير المصابين من خلال الشكل الخارجي وهنا تكمن الخطورة حيث يكون المصاب قادراً على نقل العدوى إلى الآخرين سواء بقصد أو بغير قصد.



## الهيج: المريض شخص ميثلي ينبغي التعامل معه باحترام

## زيارة حان الوقت لتغيير النظرة السلبية تجاه مريض الإيدز

## العريشي: الإيدز من أكبر المشكلات التي تواجه الصحة العامة

## بورجي: وسائل الإعلام يقع عليها الدور الأكبر في التوعية

وأشار العريشي إلى أن عدد المصابين في بلادنا يتجاوزون ٢٠٢٥ حالة تم اكتشافها عن طريق الصدفة وليس عبر الكشف الطوعي فما بالك بالرقم الحقيقي لعهد المصابين والذي لا نستطيع التعرف عليه بسهولة نظراً لشحة الإمكانيات المتوفرة في هذا الجانب إضافة إلى النظرة الدونية السائدة عند البعض تجاه المصاب.

كما استعرض العريشي أهداف وحدة مشروع

السكان ومن خلال وحدة مشروع مكافحة الإيدز وبالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز وبإشراف الصحة العامة تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية الهادفة إلى مكافحة المرض في معظم محافظات الجمهورية.

كما القى الأخ الدكتور عبدالله عبدالكريم العريشي - المدير التنفيذي لوحدة مشروع مكافحة الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، كلمة أكد

وأضاف الأخ الأمين العام المساعد بأن النظرة السلبية الناتجة من البعض تجاه المصاب تجبر المريض على نقل العدوى ونشر الفيروس كرد فعل للمعاملة التي يتلقاها لذا حان الوقت لكي تغير هذه النظرة التي نظرة إيجابية ونساعدها المريض على الخروج من الأزمة التي يمر بها وقال الأخ مطهر زيارة: إن فيروس الإيدز من أخطر الأوبئة التي تصيب العالم اليوم حيث أصبح خطراً يهدد التنمية بمختلف مجالاتها وينبغي علينا مكافحته بشتى الوسائل مدلاً على وضع الإيدز في أفريقيا وكيف استطاع اجتياحها خلال فترة زمنية بسيطة مضيافاً بانه وعلى الرغم من أن بلادنا تعد من الدول ذات المعدل المنخفض لانتشار الفيروس إلا أنه ينبغي علينا التنبيه لهذا الوباء ونشر التوعية بخطورته.

وأشار الأخ الأمين العام المساعد إلى أن القيادة السياسية ومختلف الأطر الحكومية سعت إلى إقرار استراتيجية وطنية للوقاية من مكافحة الإيدز وهذه الاستراتيجية تعكس بمحتواها وخطتها عملياً رغبة الحكومة بالاشتراك مع المجتمع المدني للتصدي لمرض الإيدز وغيره من الأمراض في بلادنا، ونحن في الأمانة العامة للمجلس الوطني

### الأمين العام لجمعية المنشآت الطبية الخاصة:

# القطاع الخاص شريك هام في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

حوار/ شوقي العباسي

أوضح الدكتور قطان محمد الزبيدي - أمين عام جمعية المنشآت الطبية الخاصة - مدير مستشفى المرأة والطفل - بأن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في تقديم الخدمات الصحية عموماً وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خصوصاً، مشيراً إلى أهمية إقامة شراكة فاعلة مع المؤسسات والمرافق الصحية الخاصة وتشجيعها ودعمها من أجل توفير وتقديم تلك الخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل من أجل تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في الوقوف تجاه القضية السكانية وتوفير الخدمات وتوسيع نطاقها، لما من شأنه الإسهام في ضمان التوازن بين النمو السكاني والتنمية والسيطرة على العوامل المؤثرة على النمو السكاني وزيادة الخصوبة، مؤكداً على أهمية التنسيق مع القطاع الخاص في هذا الموضوع وضرورة تصاعف الجهود بين مختلف الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل حل هذه المشكلة.

وحول العديد من الأمور الأخرى تحدث عنها الدكتور الزبيدي في سياق الحوار التالي:



د. قطان الزبيدي.

الأهداف المرجوة، تماشياً مع توجهات الحكومة والقيادة السياسية التي تولي هذه القضية اهتماماً كبيراً الداعية إلى إيجاد الحلول لهذه المشكلة ومواجهة تحدياتها وتوسيع العمل من خلال الشركاء في المنظمات المدنية والقطاع الخاص.

### تنسيق مستمر

.. ماذا عن التنسيق بينك وبين الجهات المعنية بهذا الخصوص؟  
 - نحن نقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل وزارة الصحة والسكان وغيرها من الجهات الأخرى من أجل تشجيع ودعم المرافق الصحية بالوسائل المتعلقة بتنظيم الأسرة، لأن

المرافق الخاصة اعتمادها على السوق في توفير تلك الوسائل، وبالتالي إذا ما دعت المرافق من قبل الوزارة فإن الوضع سيتغير وسيكون هناك إقبال كبير، وستزيد التغطية لتلك الوسائل وإيصالها إلى أكبر شريحة من المجتمع، ويجب أن يعرف المعنيون أننا شركاء في هذه القضية وأن الشراكة معه ضرورة للوقوف إزاء هذه المشكلة، والإسهام في إيجاد الحلول لها، وتبني خارطة شراكة تحدد فيها معايير ومحاور للتعاون المحتمل.

وأضاف نحن على استعداد كامل لفتح مراكز لتنمية الأسرة وتقديم خدمات نموذجية في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والمشورة والتثقيف شرط أن تبدي الوزارة استعدادها للتعاون معنا في هذا الموضوع، كوننا نكمل الوزارة في تقديم الخدمات الصحية والرقي بها وتحسين الوضع الصحي والسكاني، ونأمل أن يتم أخذ القطاع الخاص بعين الاعتبار وتفعيل دوره الحقيقي بحسب ما جاء في الاستراتيجيات التي تم وضعها في هذا الخصوص، وتحديد الأليات والطرق التي تمكن من تعزيز دور القطاع الخاص كشركاء في تنفيذ السياسة السكانية.

### معايير مقبولة

.. كيف تقيسون مستوى الخدمات التي تقدم في تلك المرافق؟ وهل هناك معايير لها؟

- في الحقيقية القطاع الطبي الخاص يقدم العديد من الخدمات وقد زادت عدد المرافق الصحية في أرجاء الوطن بين مستشفى ومستوصف ومركز، وهذا استثمار جيد من أجل تحسين الوضع الصحي في البلاد، ولكن بصراحة لا توجد معايير ثابتة لتقديم تلك الخدمات، كون العمل يتم في ظل معايير مفقودة، وعدم وجود نظام صحي خاص مشروع ومقن ومرتب، وبالتالي فإن الدور الحقيقي غالباً ما يكون مفقود في الجانب التشخيصي والأحصائي ومستوى تقديم الخدمات قد يكون مفقود في بعض

المرافق وتصاحبه الكثير من السلبات، خاصة إذا ما طغى الجانب المادي على الجانب الإنساني، فإن المشكلة سوف تصبح أكبر ولا بد أن تتحمل تلك المرافق مسؤوليتها في الاهتمام بالمواطن وتقديم خدمة طبية ممتازة، لأن العمل الطبي عمل إنساني ويجب أن يكون الضمير حياً في هذا الجانب، حتى لا تفقد بعض المرافق هذا الجانب ويبدى الكثير بالتجارة بأرواح الناس وتتدهور الخدمات على حساب صحة المرضى ونأمل أن تكثف عملية المتابعة والإشراف من قبل المواطنين المتابعين الذين لا تنطبق عليهم شروط العمل، حتى نصل إلى تقديم خدمة جيدة وممتازة من أجل الارتقاء بالوضع الصحي.

### توسيع وتخصيص للخدمات

.. ماذا عن نسبة التغطية للخدمات من قبل القطاع الطبي الخاص؟

- في الحقيقية هناك استثمار كبير في القطاع الطبي مما أدى إلى انتشار المرافق الطبية الخاصة في مختلف المحافظات، واعتقد أن هذه المرافق تغطي أكثر من ٧٠٪ من الحالات المرضية في بلادنا ومنها خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، حيث تأتي هذه الخدمات استكمالاً لما تقدمه الوزارة من خدمات من أجل الارتقاء والتحسين بمستوى الخدمات الصحية وإيصالها إلى مختلف الشرائح الاجتماعية خصوصاً ما يخص وسائل تنظيم الأسرة من أجل تسويقها في أوساط المجتمع وخلق وعي لدى الناس بأهميتها على الأسرة والمجتمع وإسهامها في خفض النمو السكاني والخصوبة المرتفعة في أوساط النساء، ورغم الجهود التي تبذل من القطاع الخاص إلا أن هناك ضعفاً كبيراً في إشراك مؤسسات القطاع الخاص والتنسيق معها من أجل دعم تنفيذ البرامج السكانية، وأن تتضح الرؤية حول دوره في هذا الجانب وإيضاح أولويات العمل المطلوب وتعزيز الثقة بالقدرات المؤسسية الخاصة والحد من الصعوبات التي تواجهها عند تنفيذ مهامها، وبما يساعد على زيادة دعمها في العمل السكاني.

### تفعيل الشراكة

.. هل من اقتراح لديكم لتطوير العمل السكاني وتحسين مستوى الخدمات في هذا الجانب؟

- اقترح أن تكون هناك شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها وحدات القطاع الخاص

والمؤسسات التطوعية والخيرية وبقية عناصر المجتمع المدني وذلك لترجمة أهداف السياسة السكانية إلى برامج تنفيذية تقوم بتنفيذها تلك المؤسسات ومتابعتها ورصد نتائجها وضرورة دعم وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك السياسة وتشجيع وسائل الإعلام والاتصال السكاني لرفع الوعي بالعرف تجاه القضية السكانية والصحة الإنجابية وأهمية تنظيم الأسرة من أجل الوصول إلى موقف جماعي مؤيد للسلوك الإنجابي المسؤول، وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام التنفيذ، بالإضافة إلى توسيع توفير وسائل تنظيم الأسرة وتوسيع رقعة التغطية بالخدمات ذات التوعية الممتازة وتوفير خدمات الصحة الإنجابية لكل مواطن لأهميتها في تحسين الوضع الصحي والسكاني بشكل عام.

بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بالمساهمة في منفع الرعاية الصحية الأولية، ومشاركة الوزارة في هذا الجانب وضرورة قيام الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص في هذا الجانب حتى تكتمل الحلقة وتتحقق الأهداف المنشودة.

### دور المستوى

.. هل قام القطاع الطبي الخاص بدوره إزاء القضية السكانية وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؟

- رغم أن نشاط هذا القطاع شهد نمواً إيجابياً وانتشاراً ملحوظاً في عموم المحافظات، إلا أنه لم يرق الدور المطلوب في العمل السكاني وهو دون المستوى وذلك لعدة أسباب منها نقص المعلومات والدراسات المتخصصة حول مستوى دور هذا القطاع، وكذا ضعف التنسيق مع الجهات المعنية كالوزارة والجهات العاملة في المجال السكاني من أجل الحد من الصعوبات التي تواجهها عند تنفيذ مهامها، بالإضافة إلى عدم مساندة الجانب الحكومي فيما يخص الدعم والتشجيع والتنسيق والمتابعة في ما يخص خدمات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وكذلك توضيح أولويات العمل المطلوب من هذا القطاع بما يخدم تحقيق أهداف السياسة السكانية، وكذا عدم استيعاب البعض لموضوع الزيادة السكانية وعدم التنبيه إلى ضرورة الشراكة في إيجاد المعالجات اللازمة للحد من النمو الكبير في السكان وخفض معدل الخصوبة.

### مسؤولية جماعية

.. كلمة أخيرة..

- أخيراً أو أن أؤكد على ضرورة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من قبل الجهات الحكومية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والأنشطة المتعلقة بمواجهة المشكلة السكانية، وأن يتحمل الجميع المسؤولية تجاه هذه القضية من أجل تحقيق الأهداف العليا والوصول إلى نوعية حياة أفضل للجميع.

## إلى مؤتمر السكان .. مؤشرات مشجعة

حسن العزي

.. يعقد أواخر شهر أكتوبر من هذا العام ٢٠٠٧م المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية ليطالع على مؤشرات سكانية مشجعة .. حيث يكشف أن النمو السكاني وصل إلى ٣,٠٠٪ حسب تعداد ٢٠٠٤م، وأن متوسط عمر عقد الزواج الأول ٨١ و٣٣ .. وأن توقع الحياة عند الميلاد ٦١ عاماً في المتوسط وأن نسبة الشباب ٢٩-١٠ سنة ٤٤,٢٪ من مجموع السكان .. وكما ذكرت البيانات الصادرة عن تعداد ٢٠٠٤م أن عدد السنوات اللازمة لتضاعف السكان ٢٣ سنة .. عند هذا المؤشر يجدر بنا أن نذكر أعضاء اللجنة العلمية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية التي بدأت اجتماعاتها برئاسة الأخ أمين معروف الجند - الأمين العام للمجلس الوطني للسكان - منذ بداية هذا العام بأن السكان يطمحون في رفع مضاعفات السنوات .. وأن المؤتمر السكاني القادم يضع هذا الطموح موضع اهتمام وعناية الأعضاء ... هذا التفاؤل مصدره معرفة وإدراك ١٧ جهة مشاركة في تطوير العمل السكاني بارتباط قضايا اجتماعية واقتصادية وصحية بمؤشرات سكانية .. هي أي الجهات المشاركة في العمل السكاني .. قادرة على تحقيق توجهات برنامج العمل السكاني .. إن لم نقل تتسدى المؤشرات المتوقعة التي قدرها برنامج العمل السكاني للفترة من ٢٠٠٦م - ٢٠١٠م لذلك فإن الأمل من نتائج المؤتمر السكاني الوصول إلى خطة ملزمة على القطاعات الرسمية والشعبية تنفيذها في إطار برنامج زمني محدد .. كما أن الأمل بجدونا بوصول المؤتمر إلى قرارات تدعم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان كي تتمكن من المتابعة لتنفيذ البرنامج.